تبييض الأموال وضرورة انشاء هيئة لمكافحته

مجيد اللامي

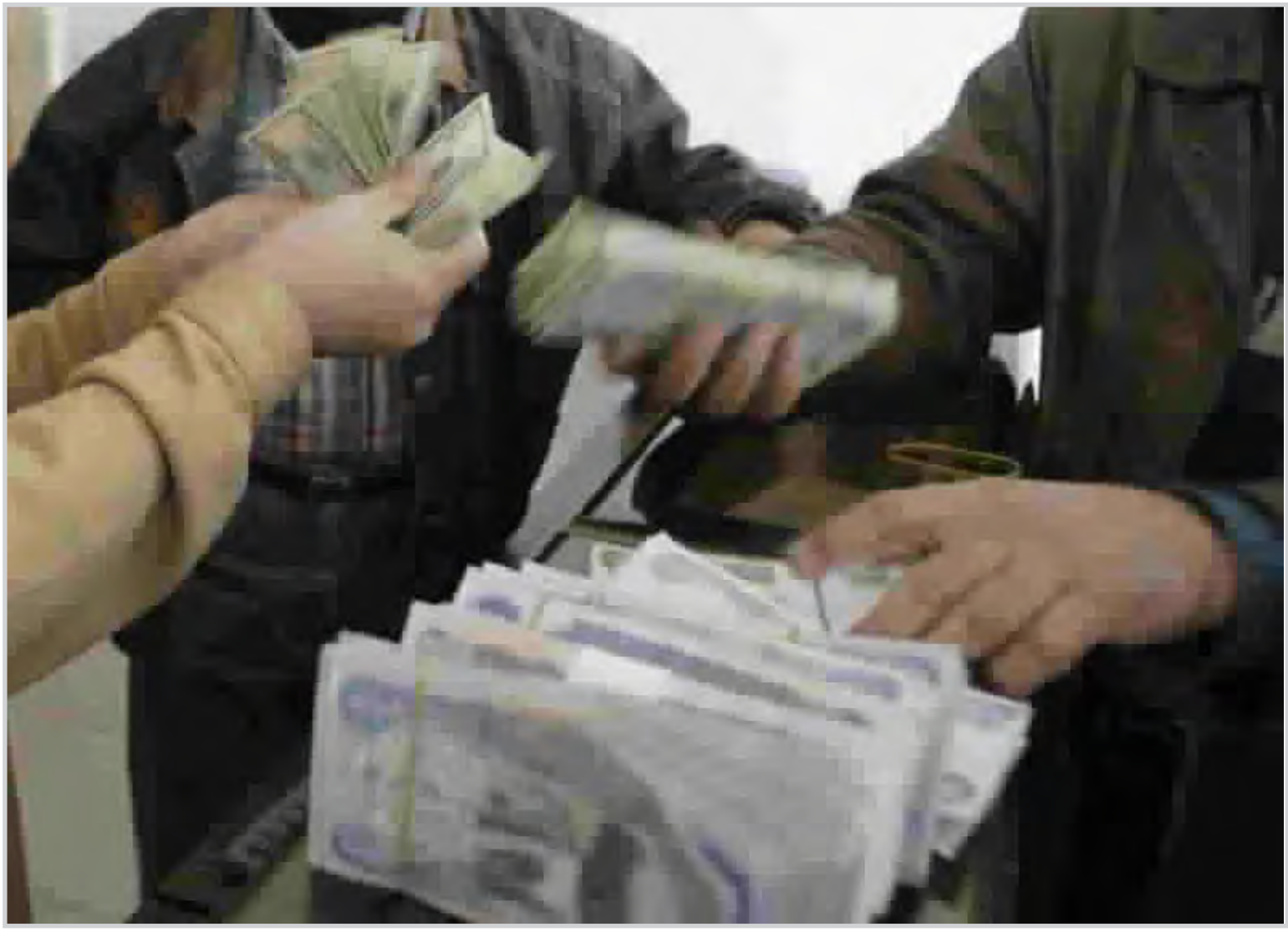

تزايد اهتمام خبراء المال والاقتصاد بظاهرة جريمة غسيل الأموال لاسيما أهدافها الرامية إلى تخريب الاقتصاد الوطني داعين إلى انشاء هيئة لمكافحته تابعة للبنك المركزي العراقي..

وقد حدد الخبراء الأموال غير المشروعة وهي الناتجة عن ارتكاب جرائم زراعة أو تصنيع أو تهريب أو نقل المخدرات أو الاتجار غير المشروع بها والجرائم المنظمة والإرهاب وتهريب الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات أو صنعها أو الاتجار بها وعمليات الدعارة المنظمة وسرقة المواد النووية والكيميائية والجرثومية أو تهريبها أو الاتجار بها والاتجار بالاعضاء البشرية واختلاس الأموال العامة وتزوير العملة وسرقة الآثار والاتجار غير المشروع بها.

ودعوا إلى تشديد العقوبات بحق مرتكبي جرائم تبييض الأموال والشركاء والمحرضين بالسجن والغرامة العالية موضحين إنه في حال اختلاط الأموال غير المشروعة بأموال أخرى مشروعة فأنها تخضع للمصادرة في حدود القيمة المقدرة للأموال غير المشروعة.

يقول الله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) ويقول: (ان الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه) ومن الاصول المقررة شرعاً (ان كل ما لا يتوصل إليه إلا بالحرام فهو حرام). وهذا يعني ان الاسلام يحرم كل كسب بطريق غير مشروع.

ان معنى غسيل الاموال هو تنظيف الأموال القذرة المتأتية عن طريق الجريمة مع عدم الكشف عن المصدر غير المشروع لتلك الأموال ويتم تنظيفها عن طريق ادخالها في القنوات المصرفية العادية ثم استخدامها في عمليات مالية والدخول في مجالات مشروعة للاستثمار وبالتالي تندمج في تلك المشروعات ويتعذر الرجوع إلى اصلها. وقد زاد حجم الأموال القذرة المدفوع بها في السوق بغسيلها عن طريق تغلغلها في السوق المشروع بانشاء الشركات والفنادق والمصانع وقد ظهر غسيل الأموال مع ظاهرة الاتجار بالمخدرات ولذلك عرفت اولاً عن ذلك الطريق ولكن غسيل الاموال فيما بعد شمل أكثر من نشاط اجرامي زيادة على الاتجار بالمخدرات وظهر ذلك النشاط اخطبوطا تعددت أطرافه وذلك ليس فقط لأن النشاط الإجرامي مصدر المال يظل خافياً وكذلك ليس فقط لأن المال المغسول يظهر على السطح كما لو كان شرعياً بعد ان تم تنظيفه من القذارة ولكن أيضاً لأن ذلك المال في بعض الحالات اصبح يستخدم بأرباحه الطائلة في رشوة وافساد الجهاز الإداري والجهاز القضائي والجهاز السياسي والكليات الاقتصادية والمؤسسات المالية زيادة على استغلال هذا المال في المزيد من النشاطات الإجرامية الأخرى.

والسؤال الذي يطرح هنا بكثير من التخوف والقلق: ما هي الجرائم التي ينتج عنها اموال يتم غسلها؟

ان خبراء المال والاقتصاد يتفقون بصريح العبارة على ان هذه الجرائم تنحصر في الآتي:

اولاً: المخدرات وهي أول مصدر غير مشروع لفت الانتباه لعملية غسيل الأموال وهي الطريقة الأكثر انتشاراً لعملية الغسيل هذه.

ثانيا: الجريمة المنظمة زيادة على المخدرات وهنالك القمار والمتاجرة في النساء والأطفال وفرض ضرائب على الافراد والمؤسسات بفرض توفير الحماية.. الدعارة وبيع الخمور وغيرها من النشاطات متعددة الجريمة.

ثالثاً: تجارة الأسلحة غير المشروعة.. نجد ان الجماعات المسلحة لديها فائض من الأسلحة وكذلك الحركات المسلحة الأخرى ونظراً لوجود قيود لشراء السلاح من الدول التي تضع شروطا لذلك فان هناك سوقاً رائجة للاسلحة ويتم ذلك بقنوات غير معترف بها من الدولة المصنعة للسلاح.

رابعاً: السمسرة في المشتريات الحكومية: الأسلحة، الطائرات، السفن، عقود البناء، والبنيات التحتية.. مثل هذه المشتريات تكون لها عمولات توضع في حسابات تكون اماكنها بعيدة عن مكان التعامل.

خامساً: الفساد الإداري: استغلال السلطة الوظيفية في تحقيق مكاسب مثل العطاءات وقبولها نتيجة المحسوبية والعلاقات فتعطى الاسبقية والافضلية وكذلك حصول مشتريات بأسعار عالية أكثر من السوق مع تقاسم الفروق أيضاً التخفيضات والتسهيلات المصرفية والقروض الميسرة من دون ضمان.

سادساً: الفساد السياسي في بعض الأنظمة العسكرية مثل احتكار السلطة والنزوة في النظام الشمولي حيث يسهل الاستيلاء على المال العام والحصول على امتيازات منه وإيداعه في الخارج (أمثلة واقعية من أمريكا الجنوبية، وافريقيا، وجنوب شرقي آسيا).

سابعاً: الاتجار بالاعضاء البشرية والسياحة الجنسية والمتاجرة في العملة بطريقة غير مشروعة.

ان حجم الأموال المغسولة غير معروف لتضارب المصادر واختلافها ولكن الخارجية الأمريكية قدرتها بـ(٥٠٠) مليار دولار وهي تمثل ٢٥٪ من عمليات السوق.

وباعتراف خبراء المال والاقتصاد فأن لجرائم غسيل الأموال طرق متعددة وهي تقليدية مثل: التحويل والايداع عن طريق النظام المصرفي كأن يحضر الشخص من بلد ويودع في بلد آخر وهذا يتم عن طريق:

١. حمل الحقائب للنقود مباشرة من دولة ويودع في دولة أخرى.
٢. التحويل البنكي أو التحويل الالكتروني من عدة بنوك.
٣. الإيداع تحت اسم وهمي ولقب أو حساب رقمي للافلات.
٤. اختيارك مصارف في دولة لا تعاقب على الغسيل وتتمسك بسرية الحسابات ويسهل ذلك طرق التحويل الالكتروني وكذلك حرية انتقال رؤوس الاموال حيث لا رقابة على النقد والافادة من نظام السرية للبنوك خصوصاً ان الكثير من البنوك يهمها المزيد من الايداعات وليس الغسيل (في بعض الدول يتم اخراج أي مصرف من دائرة التعامل المصرفي إذا ثبت تعامله بالغسيل) كما لا ننسى ان هنالك افساداً لبعض موظفي البنوك لتسهيل العمليات ومن الطرق الأخرى كذلك:

١. استخدام النظام المالي غير المصرفي مثل مؤسسات الصرافة والشركات الاستثمارية وشركات الادخار وشركات التأمين وصناديق المعاشات وشراء وبيع الأوراق المالية والاسهم والسندات.
٢. الدخول في السوق المشروع مباشرة.. عن طريق شراء عقارات مبان ذهب ومجوهرات ولضعف اقتصاد بعض الدول فان مثل هذه النشاطات قد تدخل في الاقتصاد الرسمي بالتعامل.
٣. الاحتيال في الاعلان عن كمية المبالغ عند منافذ الدخول مثل (مسافر يعلن بحوزته مليون دولار ولديه ١٠٠ ألف من النقود الصغيرة مؤملاً ان لا يقوم موظف الكمارك بعدها إذا تم اكتشافه يظهر صك بـ ٩٠٠ ألف وإذا لم يكتشف يدخل ويحصل على مستحقاته من النشاط الإجرامي ثم يغادر بمليون دولار على اساس ان صفقته لم تتم).
٤. انشاء شركات وهمية.
٥. عالم الميسر.. استبدال النقد بقسائم القمار ثم تحويلها بعد فترة أوراقاً نقدية.
٦. شراء المؤسسات المفلسة كالفنادق والمطاعم وإعادة تشغيلها يتم ضخ اموال لها فتدر ارباحاً ثم تصبح مشروعة.
٧. المضاربة الصورية في العقارات.. شراء عقار بأقل من ثمنه الحقيقي ثم اعادة بيعة بثمنه الحقيقي (يشترى عقار بخمسة ملايين دولار ويتم تسجيله بثمن ثلاثة ملايين ويدفع الفرق للبائع بعيداً عن الأعين.. ويحتفظ بالعقار لزمن ويقوم بإصلاحه ثم بيعه بسعر السوق).
٨. استغلال العمالة الأجنبية المهاجرة والمتاجرة، بتحويلاتها لأسرها.. يتم شراء المدخرات بأسعار أعلى من السعر بالعملة المحلية في موطن المهاجرين.
٩. تحول الأموال في شراء تحف واحجار كريمة ولوحات زيتية لكبار الرسامين.
١٠. الاقتراض من شركات تساهم فيها الدولة.. ينقل أمواله المهربة إلى دولة ليست فيها رقابة وإذا سئل يبرز مصدر اقتراضه وهو حقيقة يقترض من ماله..

ان مكافحة هذه الجرائم تتطلب التحري وجمع المعلومات عنها فيما يتعلق بظروفها وملابساتها وأساليبها وفاعليتها وكذلك إجراءات ضبطها من خلال البحث عن أدلتها وتشخيص مرتكبيها ومطاردتهم للقبض عليهم والتحقيق معهم وإحالتهم إلى القضاء.

فائض الميزان التجاري الكويتي يرتفع بنسبة ٦٦ بالمئة سنة ٢٠٠٤

الكويت (اف ب)- اعلن البنك المركزي الكويتي السبت ان الفائض في الميزان التجاري الكويتي سجل سنة ٢٠٠٤ زيادة بنسبة ٦٦ بالمئة مقارنة بالسنة التي سبقتها وذلك بفضل ارتفاع عائدات النفط.

واوضح البنك في نشرته الفصلية ان الفائض في الميزان التجاري بلغ ١٦,٤ مليار دولار في ١٣ كانون الاول ٢٠٠٤ مقابل ٩،٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٣,

وارتفعت صادرات الكويت سنة ٢٠٠٤ الى ٢٨,٤ مليار دولار منها ٢٦,٣ مليار دولار اي ٢٩,٦ بالمئة متأتية من صادرات النفط.

ارتفاع الذهب لاعلى سعر في ٢٠٠٥ بعد بيانات امريكية

لندن (رويترز) - قال متعاملون ومحللون إن سعر الذهب سجل مستويات مرتفعة جديدة لهذا العام في أوروبا يوم الجمعة الماضية مقوما بالدولار واليورو مع تراجع الدولار مرة أخرى في أعقاب بيانات تظهر ارتفاع عجز الميزان التجاري الامريكي أكثر مما كان متوقعا في كانون الثاني.

وسجل الذهب أعلى مستوى له حتى الان في عام ٢٠٠٥ عند ٤٤٦,٧٠ دولار للاوقية (الاونصة) أعلى ذروة له منذ أوائل كانون الاول الماضي.

وفي الساعة ١٦١٥ بتوقيت جرينتش بلغ سعر الذهب في نهاية المعاملات الفورية في أوروبا ٤٤٥,٩٥-٤٤٦,٧٠ دولار بالمقارنة مع ٤٤٢,٠٠-٤٤٢,٧٥ دولار في أواخر المعاملات في نيويورك يوم الخميس الماضي.

وارتفعت الفضة الى ٧,٥٣-٧,٥٦ دولار للاوقية من ٧,٤٨-٧,٥١ دولار.

وارتفع الذهب مقوما باليورو حتى مستوى ٣٣١,٧٩ يورو أعلى مستوى له منذ منتصف كانون الاول.

وتقلب الدولار صعودا وهبوطا بعد اذاعة بيانات الميزان التجاري للولايات المتحدة. وبلغ سعر اليورو في أواخر التعامل ١,٣٤٦٧ دولار.

وقالت الحكومة الامريكية يوم الجمعة الماضية إن ارتفاعا في واردات السلع الاستهلاكية دفع العجز التجاري للارتفاع الى ٥٨,٣ مليار دولار متجاوزا التوقعات في كانون الثاني الماضي ليسجل ثاني أعلى مستوى له.

وقالت وزارة التجارة إن الصادرات الامريكية زادت بنسبة ٠,٤ في المئة الى ١٠٠,٨ مليار دولار لتسجل مستوى قياسيا لكن الواردات قفزت بنسبة ١,٤ في المئة لترتفع أيضا الى مستوى قياسي يبلغ ١٥٩,١ مليار دولار.

عمال فيات يضربون خوفا على وظائفهم

روما /CNN

نفذ آلاف العمال في مصانع السيارات "فيات" الإيطالية، الجمعة الماضية ، إضرابا عاما خوفا من خسارة عملهم، وتظاهروا في روما بدعوة من نقابات العمال.

واستمر الإضراب ثماني ساعات التزم به العمال في مختلف المصانع بالمناطق الإيطالية، بحسب وكالة الأسوشيتد برس.

واجتذبت المظاهرات التي انطلقت في العاصمة روما، قرابة ١٠ آلاف عامل وأدت إلى شلل في حركة المرور.

هذا وتحاول شركة Fiat SpA تسوية أوضاعها المالية وإعادة هيكلة أقسامها، بعد الأزمات المالية التي تلاحقها منذ سنوات.وكانت التقارير المالية للعام الماضي أظهرت تراجعا في خسارتها، ومن ضمنها وحدة الإنتاج الرئيسية.

ورغم أن خطة إعادة هيكلة الشركة لا تتضمن إقفال أي من المصانع، بل التركيز على وحدات التصنيع، إلا أن "فيات" تعتمد سياسة الاستغناء عن العمال بشكل مؤقت بغرض الحد من الإنتاج تماشيا مع طلب السوق من أنواع معينة من السيارات دون غيرها.ويعترض عمال "فيات" على هذه السياسية، معتبرين أنها قد تؤدي، في النهاية، إلى الاستغناء عن بعض الوظائف.ويطالب العمال المضربون الشركة بتوسيع استثماراتها في مجال التكنولوجيا لتطوير صناعتها ورفع حصتها في الأسواق، مما سيؤدي إلى حماية وظائفهم.

تراجع الطلب على النفط في ٢٠٠٥ يبدو مستحيلا اكثر فاكثر

بقلم اميلي هيرنشتاين

باريس (اف ب)- مع عودة موجات البرد واستمرار التهافت على الشراء من قبل الولايات المتحدة والصين، يتبين اكثر فاكثر ان الآمال التي عقدت على تراجع حركة الطلب على النفط في ٢٠٠٥ قبل بضعة اشهر، وهمية وقد يؤدي فقدان قدرات الانتاج الاضافية الى ابقاء الاسعار النفطية عرضة للضغوط.

وفي معرض مراجعتها للتوقعات، رفعت وكالة الطاقة الدولية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكلفة السهر على مسائل الطاقة، من معدلات توقعاتها للطلب العالمي على النفط خلال العام ,٢٠٠٥

وباتت توقعاتها تشير الى استهلاك ٨٤,٣ مليون برميل في اليوم (+٢،٢٪)، بحسب تقريرها الشهري الذي نشر الجمعة الماضية.

وفي تموز الماضي، لم تكن الوكالة تتوقع سوى ٨٣,٢ مليون برميل في اليوم، وكانت تأمل في تباطؤ نمو الطلب بعد المستوى "المذهل" الذي سجله في ٢٠٠٤ وبلغت نسبته +٣،٤٪.

الا ان وكالة الطاقة الدولية لم تدق ناقوس الخطر حتى بعد مراجعتها الاخيرة للتوقعات. وكانت وزارة الطاقة الاميركية اخافت الاسواق الثلاثاء عندما تحدثت عن نمو الطلب العالمي في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بنسبة ٢،٥٪، ولا سيما عن سعر للنفط الخام في نيويورك يفوق ٤٥ دولارا للبرميل "او اكثر" حتى ,٢٠٠٦

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) التي تزود الاسواق بـ٤٠٪ من النفط الخام العالمي وتمارس نفوذا كبيرا على الاسعار، قد زادت في الاونة الاخيرة من توقعاتها هي الاخرى بنسبة +٢،١١٪ مقابل نسبة ٢٪ التي كانت توقعتها سابقا، ليصل الطلب الى ٣٨،٨٧ مليون برميل في اليوم.

وفي هذا الجو المتوتر، اعتبر المحللون ان الكارتل النفطي سيمتنع عن خفض انتاجه اثناء اجتماعه المقبل المقرر الاربعاء في اصفهان.

ولهذا النشاط غير المتوقع في حركة الطلب على النفط عدة اسباب: ان موجة الصقيع القاسية التي ضربت اميركا واوروبا في الاسابيع الاخيرة ستمثل بذلك زيادة الاستهلاك بواقع ١٠٠ الف برميل في اليوم على مدار السنة، بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية.

من جهة اخرى، الثبات مؤكد في حركة الطلب على النفط الخام في الولايات المتحدة وخصوصا في الصين حيث كان سيتراجع الطلب بالتاكيد مقارنة بالعام الماضي (+٥١،٦٪) ولكنه سيبقى قويا جدا لتصل نسبته الى +٧،٩٪.

كما ان ارتفاع الطلب على النفط والقلق الذي يثيره في الاسواق حيث بلغت اسعار النفط الخام ارقاما قياسية جديدة هذا الاسبوع، يطرح مرة اخرى مسالة قدرات الانتاج وهوامش المناورة التي تملكها الدول المنتجة في حال حصول ازمة.

وقال تقرير وكالة الطاقة الدولية "ان الواقع هو ان استهلاك النفط ادرك قدرات الانتاج والتكرير القائمة. (...) وعادت حدود قدرات الانتاج مرة اخرى امام الامتحان بفعل قوة نمو الطلب الذي يبقي على ارتفاع الاسعار".

وفي شباط، بلغ الانتاج العالمي ٤٨،٣ مليون برميل في اليوم، اي المعدل الذي توقعته وكالة الطاقة الدولية تماما على مدى سنة.

لكن الطلب يتغير كثيرا من فصل الى اخر: وهكذا فانه سيقفز الى ٦٨،١ مليون برميل في اليوم في الفصل الرابع من العام ,٢٠٠٥يذكر ان الدول المنتجة غير الاعضاء في منظمة اوبك تضخ منذ اشهر باقصى قدراتها وفقدت بالتالي اي هامش للمناورة.

اما بالنسبة الى دول اوبك، فانها تتمتع على حد قولها بقدرات انتاج اضافية "تفوق مليوني برميل في اليوم". لكن المحللين يبدون اكثر تشاؤما ويرى بعضهم ان هذه القدرة ادنى من مليون برميل في اليوم.والمسالة تؤخذ على محمل الجد على اعلى المستويات: فصندوق النقد الدولي سيدعو اوبك قريبا الى القيام بما يفوق مضاعفة قدراتها الاضافية لجعلها ما بين ثلاثة وخمسة ملايين برميل في اليوم وان تضمن بذلك "وسادة امان" للتخفيف من صدمة محتملة في سوق تعتبر "شديدة القابلية" للدخول في ازمة من هذا النوع.

العراق : هيئة تدقيق مالي للتحقيق في العقود

يخطط مجلس التدقيق الأعلى العراقي BSA لتفحص كل العقود التي أبرمتها الحكومة منذ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في نيسان من عام ٢٠٠٣ ليقرر فيما إذا كانت إدعاءات الفساد صحيحة أم لا، و ذلك كما ذكر الرئيس الجديد للمجلس.

فطبقاً لتقرير يعود لإحدى المنظمات الأميركية للدفاع عن الحقوق المدنية و الذي صدر في نهاية شهر كانون الثاني الماضي، " لم يتم إدراج الغرض من صرف" نحو ٨,٨ مليار دولار من الأموال العراقية، قام المديرون المنتدبون الأميركيون بتوزيعها على الوزارات العراقية، نتيجة سوء الإدارة. و قال تقرير آخر صدر عن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، بأنه في الفترة بين تشرين الأول ٢٠٠٣ حتى حزيران ٢٠٠٤ تم إنفاق الأموال المتأتية من مبيعات النفط العراقي لتغطية تكاليف المرتبات و النفقات التشغيلية و الأساسية و مشاريع إعادة الأعمار.

و قال رئيس المجلس عبد الباسط تركي سعيد : " تحتاج الحكومة العراقية الى إعادة بناء ثقة في ما يتعلق بتعاملها مع العراقيين، لذا سيتم إجراء تدقيق مالي لجميع العقود و كل الوزارات، سواءً تلك التي تم إبرامها مع جهات محلية أم ما تم الإتفاق عليه مع شركات دولية".

و قد رفض سعيد الإفصاح عما سيبحث عنه تحديداً في إطار التدقيق المالي، برغم إنه قال إن التحقيق سيشمل كل علامات الإستفهام التي أثارها الآخرون ضمن مقالات صحفية أو تناولتها إشاعات يتحدث بها رجل الشارع العادي. و تتعلق بعض من هذه الشكاوى بمرتبات تم دفعها لـ " مستخدمين وهميين"، أو عقود تنطوي على حالات إبتزاز ضمنية لشراء أثاث ذي تكاليف مبالغ فيها، أو قوائم لدفع تكاليف بضائع لم يتم تسلمها أبداً، أو قيام وزراء بتهريب طرود تحتوي على ملايين الدولارات الى الخارج.

و أضاف سعيد : " أتمنى أن لا تؤكد التحقيقات كل ما أسمعه. و حينما نحصل على نتائج أي تحقيق منها، أعدكم بأنني سوف أعلنها على الملأ".

و قد أُبقيت عائدات بيع النفط العراقي تحت إشراف مسؤولي الأمم المتحدة، قبل حرب الخليج الثانية. فيما كان يجري إنفاق تلك العائدات بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء –الذي إنتهى العمل به حالياً – لشراء الغذاء و تجهيزات إنسانية أخرى للتخفيف من آثار العقوبات الدولية.

و قال أحد المسؤولين المقربين من الإئتلاف العراقي الموحد إن مسؤولي الإدارة المؤقتة قد قاموا بكل ما يمكنهم لسرقة الأموال لمعرفتهم بعدم وجود أي نظام رقابي. و قد فاز ذلك الإئتلاف الشيعي بما يقرب من نصف أصوات الناخبين في إنتخابات كانون الثاني الماضي.

و أضاف ذلك المسؤول الذي رفض الكشف عن إسمه : " ليست هناك أية محاسبة قانونية. و هذا هو سبب إنهيار وضع الخدمات العامة في الأشهر القليلة الماضية. ألقِ نظرة على حالة قطاعي الوقود و الكهرباء المزريتين فقط".

و يقف سائقو السيارات في طوابير طويلة في محطات الوقود المنتشرة هنا و هناك في ارجاء العاصمة، برغم أن العراق ينفق ما يصل الى ٢٠٠ مليون دولار شهرياً لإستيراد النفط، كما قال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان مؤخراً.

و قد أوصت وزارة الكهرباء بشراء مولدات جديدة بكلف تصل الى ملايين الدولارات، لكن إمدادات التيار الكهربائي ما زالت متقطعة في بغداد.

و قال سعيد إن مسؤولين في الحكومة العراقية المؤقتة قد أعطوا أوامرهم بإجراء ذلك التدقيق المالي. و تجد الحكومة العراقية الحالية نفسها مكبلة بحالة من التوقف الفعلي بينما يستمر الجدل على المناصب المهمة داخل إطار الجمعية الوطنية الجديدة ذات الـ (٢٧٥) عضواً و التي يُتوقع تشكيلها نهاية الشهر الحالي.

و قال المسؤول المقرب من الإئتلاف العراقي الموحد إن تقريرا حديثا صادرا عن لجنة النزاهة العامة قد أشار أيضاً الى حدوث مخالفات مالية في بعض الوزارات. و أضاف إن تلك اللجنة المذكورة لا تتمتع برغم ذلك بأية سلطة تُذكر لإقامة دعاوى أو إستدعاء الأشخاص الذين يكونون محط شكوكها الى المحاكم. و قد تم تعيين تلك اللجنة إضافة الى مفتش عام مستقل خاص بكل وزارة، من قبل السفير الأميركي المنتدب السابق في العراق بول بريمر.

في ذات الوقت، قال علي محسن العلاق، المفتش العام لوزارة النفط، إنه سيعمل على إنشاء برنامج تدريبي يتولى إرشاد المفتشين الآخرين و موظفيهم بشأن كيفية التعامل في إطار قضايا الفساد.

و قال العلاق في حديث أدلى به في معهد الدراسات المالية بجامعة بغداد : " علينا أن نجعل من محاربة الفساد إحدى أولوياتنا. كما ينبغي علينا أن ننشيء نظاماً حيادياً في العراق. يجب على مسؤولينا ان يحافظوا على الحيادية".

و قد تم تعيين سعيد في ذلك المنصب في تشرين الأول الماضي، بعد مقتل رئيس المجلس السابق إحسان كريم، بعد إنفجار قنبلة تحت سيارته في تموز ٢٠٠٤ أثناء عمله في إحدى التحقيقات المحلية في برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي كان موضع التطبيق منذ عام ١٩٩٦ حتى منتصف ٢٠٠٤ لتوزيع حصص غذائية في ظل العقوبات الدولية السابقة. و لم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الإغتيال.

و قد جاءت الـ ٨,٨ مليار دولار التي أُسيء إستخدامها من مبيعات نفط أو من ممتلكات مصادرة، كما ذكر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. و لم يستطع مدققو الحسابات التوصل الى نتيجة بشأن ما إذا كان قد تم إنفاق تلك الأموال كما ينبغي أم لا.

ترجمة : عمار أسعد
عن: وكالة رويترز الإخبارية